أمن الخليج العربي في المنظور الإيراني

١٩٩١-٢٠١٣

د.عبدالرزاق خلف محمد الطائي

مدرس/ قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية/ مركز الدراسات الإقليمية

جامعة الموصل

تاريخ استلام البحث ٢٠١٤/٢/٢٦	**تاريخ قبول النشر ٢٠١٤/٥/١٣**

مستخلص البحث

تطرح إيران بين الحين والأخر على جيرانها العرب تصورات خاصة لترتيبات الأمن في منطقة الخليج، ولعل ابرز النقاط التي يطرحها الساسة الإيرانيون تدور حول إقامة مشروع الأمن الجماعي بمشاركة دول الخليج العربية وإيران على أساسين الاستقلال والاعتماد على الذات ورفض التدخل الأجنبي في ترتيبات الأمن. وفي المقابل يرى المسؤولون الخليجيون ان ما تطرحه إيران لا يمت بصلة لفكرة ترتيبات الأمن الإقليمية، فأفكار إيران ليست تعاونية وإنما دفاعية وكأنها تريد ان تستبدل التحالفات الدولية بتحالف دفاعي إقليمي.

مقدمة

تعددت المشاريع والنظريات المتعلقة بضمان الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١ ولحد الآن، ونظراً لكون إيران واحدة من القوى الإقليمية في الخليج كانت السباقة والأكثر حماساً في الدعوة لإقامة حلف سياسي عسكري مع دول الخليج العربية، لكن دعوتها كانت تتمحور نحو تكريس الهيمنة الإقليمية المطلقة على منطقة الخليج خلال عقد السبعينيات، وكان لتشكيك الدول الخليجية بإيران إلى جانب اندلاع الثورة وقيام الجمهورية الإسلامية فيها عام ١٩٧٩ وإعلانها تصدير الثورة إلى الدول المجاورة فضلاً عن نشوب الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ من اكبر العقبات أمام قيام أي مشروع امني بين دول الخليج الثمانية، لكن أزمة وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١ مثلت الفرصة الهامة لإيران لإعادة دورها ووزنها الإقليمي والدولي.

يهدف البحث تسليط الضوء على المقترحات والتصورات الأمنية الإيرانية لمنطقة الخليج وموقف دول مجلس التعاون الخليجي منها.

يغطي البحث المدة الزمنية الممتدة من نهاية حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وحتى نهاية ٢٠١٣ بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وتضمين الأحداث والتطورات الخاصة بالمنطقة وتتبع المقترحات الإيرانية لأمن الخليج خلال هذه المدة قدر الإمكان.

قسم البحث إلى أربع مباحث رئيسه وخاتمة اشتملت على أهم الاستنتاجات التي توصل لها البحث، أما المباحث فهي:

الأول: أهمية الخليج الإستراتيجية والاقتصادية.

الثاني: مفهوم الأمن ومهدداته في الخليج.

الثالث: المقترحات الإيرانية لأمن الخليج وموقف دول مجلس التعاون منها.

الرابع: امن الخليج نظرة استشرافية.

المبحث الأول: أهمية الخليج الإستراتيجية والاقتصادية

أولاً: موقع الخليج وأهميته

يقع الخليج العربي بين سواحل شبه الجزيرة العربية غرباً، والسواحل الإيرانية شرقاً، ومضيق هرمز وخليج عمان جنوباً، والساحل العراقي شمالاً[١]، وتقدر مساحته بنحو (٢٥٠) ألف كيلومتر مربع، اما حجم مياهه فتقدر بـ (٨٥٠٠) كيلومتر مكعب. وتبلغ ابعاد الخليج (٨٠٠) كيلو متر طولاً، ويتراوح عرضه ما بين (٢٩٠) كيلومتر في أقسامه الوسطى، اما في قسمه الجنوبي فيصل إلى (٤٧) كيلومتر عند مضيق هرمز. اما متوسط عرضه فيصل إلى (١٥٠) كيلومتر[٢].

وتبلغ مجموع سواحل الدول المطلة على الخليج نحو (٣٥١٩) كيلومتر وهي موزعة كالآتي (٧٠٤) كيلومتر الساحل السعودي، و(١٢٠٠) كيلومتر الساحل الإيراني، اما ساحل الكويت فيبلغ (٢٠٠) كيلومتر، ويبلغ ساحل قطر (٣٨٠) كيلومتر، وساحل البحرين (١٣٠) كيلومتر، وساحل دولة الإمارات العربية المتحدة بـ (٨٠٠) كيلومتر، إما ساحل سلطنة عمان فيبلغ (٩٠) كيلومتر، بينما طول ساحل العراق (١٥) كيلومتر[٣]. والشكل رقم واحد يبين طول سواحل دول الخليج الثمانية بالكيلومترات:

شكل رقم(١)

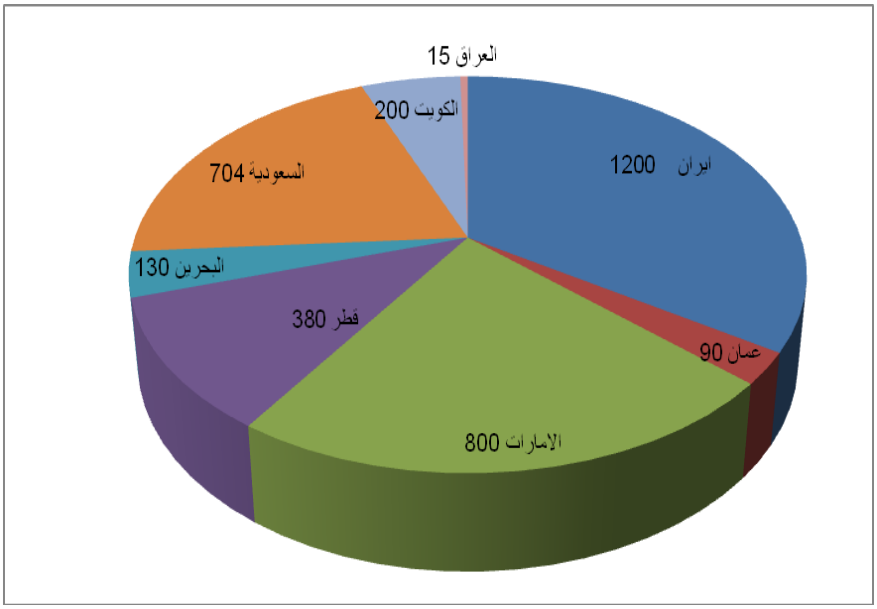

وللخليج العربي أهمية كبيرة في ميزان السياسة الدولية وتأتي الأهمية من إستراتيجية الموقع الجغرافي حيث يقع ضمن المنطقة التي يطلق عليها (منطقة الشرق الأوسط)، والتي تتوسط القارات الثلاث أسيا وأفريقيا وأوربا [٤]، والمخزون الهائل من مصادر الطاقة. اذ تتملك دول الخليج الثمانية اكبر احتياطي نفطي في العالم، تشير الإحصاءات إلى ان المملكة العربية السعودية تمتلك بمفردها نحو ٢٤,٥٪ من أجمالي الاحتياطي العالمي، اما العراق فيقدر احتياطه النفطي بنحو ١١٪، وإيران يبلغ احتياطها بنحو ١١٪، والكويت ٩٪، والأمارات العربية المتحدة ٩٪، وقطر أكثر من ١٪، والبحرين ٠,١٤٪، وعمان ٠,٥٤٪، وبذلك تصل النسبة إلى ما يوازي أكثر ٦٤٪ من مجموع أجمالي الاحتياطي العالمي[٥]. هذا فضلا عن المخزون الهائل من الغاز الطبيعي والجدول رقم واحد[٦] يبين ذلك:

جدول رقم (١)

احتياط النفط والغاز لدول منطقة الخليج

الدولة	الاحتياط النفطي بمليارات البراميل	الغاز الطبيعي بتريليونات الأقدام مكعبة
إيران	١٣٧,٦	١٠٤٥,٧
السعودية	٢٦٤,٢	٢١٩,٥
العراق	١١٢	١٠٩,٨
الكويت	٩٦,٥	٥٢,٢
الإمارات	٩٨	٢١٢
البحرين	٠,١٢٥	٣,٢
قطر	١٥,٢	٥٠٩
عمان	٥,٥	٢٩,٣

يتصل بالخليج العربي مضيق هرمز ذو الأهمية الإستراتيجية، إذ يعد المنفذ الوحيد للخليج العربي والذي يربطه بخليج عمان وبحر العرب ثم المحيط الهندي. وتأتي أهمية المضيق الإستراتيجية من خلال طبيعته الجغرافية والبحرية فمن الناحية الجغرافية يقع المضيق بين إيران شمالا وشمالا غربيا وسلطنة عمان جنوبا، ويبلغ عرض المضيق ٣٤ ميلا بحريًا أي نحو ٥٥ كلم، ويبلغ عرض أضيق نقطة فيه ٢٩ ميلا بحريًا، وعمقه ٦٠ مترًا، تحيط به مجموعة من الجزر أبرزها جزر مسندم وسلامة، وبناتها، وزأم الغنام في الجانب العماني، وجزر قشم وهجام ولاك في الجانب الإيراني وهو الجزء الذي يقع في نطاق المياه الإقليمية(٧). كما

هناك في مدخل المضيق ثلاث جزر هي أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وهذه الجزر متنازع عليها بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران وكليهما يعتبرها من مياهه الإقليمية[٨]، ويعد المضيق في نظر القانون الدولي جزءا من أعالي البحار، ولكل السفن الحق والحرية في المرور فيه ما دام لا يضر بسلامة الدول الساحلية أو يمس نظامها أو أمنها[٩]. ولان المضيق المخرج الوحيد للخليج العربي فهو المنفذ البحري الوحيد للعراق والكويت والبحرين وقطر[١٠].

ويتكوّن المضيق من قنوات للملاحة بعرض ميلين لحركة الناقلات في الاتجاهين، إلى جانب منطقة عازلة بعرض ميلين، بينما عرض ممرّيْ الدخول والخروج فيه ميلين بحريين أي (١٠,٥ كلم) تعبره الناقلات بمعدّل ١٣٠ ناقلة نفط يوميًا، أي ناقلة كل ٦ دقائق في ساعة الذروة محملة بالنفط أي ٤٠٪ من النفط المنقول بحرًا على مستوى العالم[١١]. إذ نحو (٢٠) مليون برميل من النفط يخرج يومياً من الخليج عبر مضيق هرمز إلى الدول المستهلكة[١٢].

خارطة رقم (١)

مضيق هرمز

ثانياً: أهمية الخليج بالنسبة لإيران

تمتلك إيران ساحل يبلغ طوله ١٢٠٠ كم على الخليج العربي، ولها ساحل طويل على خليج عمان المفتوح على المحيط الهندي، لكن بسبب التضاريس في المناطق الجبلية الوعرة المطلة على ساحل خليج عمان ولأسباب أخرى تكون أهمية سواحلها على الخليج العربي أهم، وذلك أن الثروة النفطية الإيرانية تتركز بصفة رئيسة في منطقة عرب ستان (خوزستان) وفي الجرف القاري في الخليج[١٣]، اذ يوجد في هذه المنطقة ٤٠ حقل منتج ٢٧ ساحلي و١٣ بعيدا عن الشاطئ ومن دون هذه الحقول

يمكن أن تكون إيران في عداد الدول الفقيرة[١٤]، فضلا عن تواجد مفاعلاتها النووية في هذه المنطقة[١٥].

والى جانب النفط يوجد في هذه المنطقة احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي إذ تشير التقديرات إلى ان احتياطيات الغاز الطبيعي الإيراني تصل إلى نحو ١٠٤٥,٧ تريليون قدم مكعب وهي الثانية من حيث الحجم بعد احتياطيات روسيا. ومن الحقول المهمة في الخليج حقل تابنك وهو حقل غاز عملاق يحتوي على ١٥,٧ تريليون متر مكعب و٢٤٠ مليون برميل من الغاز المكثف علما ان تم اكتشاف الحقل عام ٢٠٠٠، ومن الحقول المكتشفة في حزيران عام ٢٠٠٤ حقلين جزيرة بلال ولافان في الخليج[١٦]. والخارطة رقم اثنين تبين توزيع حقول النفط والغاز في إيران.

الخارطة رقم (٢)
حقول النفط والغاز في إيران

ويمكن تقييم حدود إيران على الخليج العربي من خلال دراسة باقي الحدود الإيرانية، فمن الشمال توجد روسيا الاتحادية وبحر قزوين الغني بالنفط والغاز، وهذه المنطقة تحولت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي مركز لجذب القوى الدولية، وما يثير قلق إيران في هذا المجال هو الدخول الأمريكي على خط التنافس وبذلك أصبحت المنطقة المحاذية لشمال إيران هي منطقة صراع ومحل تنافس الدول الكبرى والدول الإقليمية[١٧]، والى الشرق هناك أفغانستان في ظل عدم الاستقرار بسبب الاحتلال الأمريكي مع تواجد قوات حلف النيتو[١٨]، والى جانب ذلك تواجه إيران باكستان بكل اتساعها وضخامة عدد سكانها الذين يتجاوزن (١٨٠) مليون نسمة فضلا عن كونهما قوى نووية وشريك استراتيجي للولايات المتحدة، ومدارسها الدينية ارض خصبة لحركة طالبان، والخلاف المذهبي يتخذ أحيانا طابعا عنيفا[١٩]، وفي الغرب هناك تركيا العضو في حلف الشمال الأطلسي[٢٠]، والعراق الذي كان يعد احد القوى الإقليمية في الخليج والآن تربطه اتفاقية إستراتيجية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة الأمريكية[٢١].

ومن الطبيعي ان تبقى إيران متيقظة لكل ما يجري بدول الجوار على المستويات الأمنية والسياسية والدينية وبالتالي فأن الإمكانات المتاحة لإيران في الجنوب وهذه كلها أمور تجعل إيران شديدة الارتباط في الخليج على مستوى الأمن وعلى مستوى المصالح وهذه الحقيقة جعلت الإيرانيين شديدي التوجس في سياساتهم تجاه دول الخليج. ولذلك فان إيران تقوم بطرح تصوراتها لأمن الخليج بين الحين والأخر على جيرانها في الطرف الأخر من الخليج.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن وتحدياته في الخليج

أولا- مفهوم امن الخليج

قبل الحديث عن مصطلح مفهوم امن الخليج بشكل خاص لابد من الحديث عن مفهوم الأمن بشكل عام، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت مجموعة من الأدبيات تبحث في كيفية تحقيق مفهوم الأمن وتجنب الحرب. ومنذ ذلك الوقت أنتشر استخدام مفهوم الأمن بمستوياته المختلفة تبعًا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية[٢٢]. لذا فقد تعددت مفاهيم الأمن من وطني او قومي إلى إقليمي وجماعي. فقد عرف الأمن الوطني او القومي (National Security): على انه "تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي"[٢٣].

أما الأمن الإقليمي (Regional Security): فيعرف بأنه "الأمن الذي يخص مجموعة من الدول المتجاورة المنتمية إلى إقليم جغرافي- سياسي واحد "، وجاء مفهوم الأمن الإقليمي ليعبر عن السعي المشترك لمجموعة هذه الدول الساعية فيما بينها للتعاون الأمني والعسكري بهدف منع حدوث فراغ أمني يسمح بتدخل خارجي[٢٤].

بينما يعرف الأمن الجماعي (Collective Security) هو قيام نظام جماعي بين دول معينة بمقاومة عدوان دولة ما على إحدى الدول من منتسبي النظام، وقد جاء هذا النظام الأمني بناء على جهود المفكر كارل دويتش (Karl Deutsch) الذي وجد ان الأمن مفهوم متطور غير جامد يعني أشياء مختلفة في أوقات مختلفة وأماكن مختلفة. وقد قال دويتش بجدوى التنظيمات الدولية الجماعية، مثل الأمم المتحدة وحلف الناتو[٢٥].

اما بخصوص امن الخليج (The Gulf Security) فقد اختلف الرؤى والمفاهيم حوله بحسب اختلاف الأطراف المؤثرة فيه قديما وحديثا والتي تنطلق من مصالحها وباختلاف المصالح يختلف المفهوم وهو أيضا يتغير

تبعا المرحلة الزمنية لذا فان مفهوم امن الخليج متحرك ليس ثابت متأثرا بالمرحلة الزمنية والأطراف المعنية بمنطقة الخليج. وفي الوقت الحاضر هناك ثلاث قوى او أطراف معنية بأمن الخليج، هي: الولايات المتحدة الأمريكية التي لها قواعد عسكرية في الخليج، ودول مجلس التعاون الخليجي التي يبلغ مجموع ساحلها على الخليج نحو (٢٣٠٤) كيلومتر، فضلا عن إيران الذي يبلغ سحلها على الخليج بـ(١٢٠٠) كيلومتر.

فمفهوم الولايات المتحدة الأمريكية عن امن الخليج يعني استمرار تدفق النفط ضمن سقف أسعار يتناسب مع الظروف الاقتصادية السائدة عالميا[٢٦]. والحفاظ على سلامة الملاحة البحرية في الخليج وعبر نقاط الاختناق مثل مضيق هرمز خالية من حالات الانقطاع تعد أولوية إستراتيجية وأمنيه للولايات المتحدة[٢٧] ويقترن مفهوم الأمن أيضا بالوجود العسكري الأمريكي المباشر وغير المباشر وفق معايير الإدارة الأمريكية[٢٨] فامن الخليج وامن مضيق هرمز مهم أيضا للوجود العسكري الأمريكي فنشر القوة في حدود المنطقة يعتمد بقدر كبير على مجموعة حاملات الطائرات في الخليج، فضلا عن سرعة إعادة تموين القوات الأمريكية عن طريق الجسور البحرية في البحرين التي تستضيف الأسطول الخامس الأمريكي فضلا عن القيادة المركزية ومستودعات التموين الضخمة في قطر[٢٩]. وتسعى الإدارات الأمريكية المتعاقبة بالحفاظ على السلام والاستقرار لدول مجلس التعاون الخليجي بهدف التوصل إلى استثمار أفضل لوارداتها[٣٠].

اما مفهوم امن الخليج بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي الست (المملكة العربية السعودية، الكويت، دولة الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، سلطنة عمان)، هو أمنها الوطني بوصفها دولاً مطلة على الخليج، وامن الممرات المائية في الخليج كشريان حيوي لنقل النفط، فالممرات المائية ذات أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي فهي ممرات دولية لذ حماية أمنها هي مسؤولية دولية وليس مسؤولية الدول الواقعة على الخليج فقط.

لذلك يمكن القول ان هناك ثلاث مستويات لمفهوم امن الخليج لدول مجلس التعاون الأول مفهوم الأمن الوطني لدول مجلس التعاون الخليجي، ومن ثم امن الممرات المائية في الخليج غير أنهم يعدون حماية أمنها مسؤولية دول مشتركة وليست مسؤوليتهم وحدهم، و تدرك دول الخليج العربية امن الشاطئ الإيراني للخليج يؤثر في أمنهم ولكنهم ليسوا فاعلين ومؤثرين في شان ذلك المستوى من مستويات امن الخليج(٣١).

اما مفهوم إيران لأمن الخليج فقد تشكل منذ الانسحاب البريطاني من الخليج نهاية العام ١٩٧١ بعد ان سعى الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١-١٩٧٩) لجعل إيران كشرطي للخليج وبديلا عن الدول الكبرى معتمدا في ذلك على المساعدات الأمريكية حتى سقوطه(٣٢)، وجاءت الجمهورية الإسلامية في إيران والتي رفعت شعار تصدير الثورة ومساعدة المستضعفين في الخليج ضد حكوماتهم(٣٣)، وبعد عام ١٩٩١ رأت ايران امن المنطقة يجب ان يكون مسؤولية دولها، ورفضت الاتفاقيات والترتيبات الأمنية كافة التي عقدتها دول الخليج مع دول خارج المنطقة بما فيها الدول العربية، إلى أنها كانت تدعو بذات الوقت وبالاعتماد على موقعها الجغرافي بربط امن الخليج مع دول وسط آسيا، اذ تعد إيران نفسها الرابط بين طرفي الأمن بين الخليج ودول وسط آسيا(٣٤).

ثانيا- تحديات الأمن في الخليج

من خلال العرض السابق لمفاهيم امن الخليج ونتيجة للأحدث والمتغيرات الإقليمية والدولية يمكن القول ان تحديات امن الخليج اختلفت من مرحلة إلى أخرى، واختلفت من طرف إلى أخر. وفيما يلي عرض لأبرز التحديات بحسب تصورات الأطراف المعنية:

فبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة فتحديات امن الخليج انتقلت من دولية إلى إقليمية ومن ثم محلية، فخلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين ارتبط تهديد الأمن في الخليج

بالمد الشيوعي والتوسع السوفيتي، ومثلت الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ مصدر تهديد آخر للأمن في الخليج، فضلا عن التهديد الإقليمي الذي كان يمثله كل من العراق وإيران خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ بداء الترويج لفكرة الخطر المحلي الذي يمثله الإرهاب[٣٥] والإقليمي الذي يمثله البرنامج النووي الإيراني، والجدول رقم (٢) يبين مصادر التهديد لأمن الخليج حسب التصورات الأمريكية ودول مجلس التعاون:

الجدول رقم (٢)

المدة	نوع التهديد	مصدر التهديد
١٩٧١- ١٩٨٠	**استراتيجي/ عالمي**	الاتحاد السوفيتي/المد الشيوعي
١٩٨٠- ٢٠٠٣	إقليمي/ خليجي	إيران/ العراق
٢٠٠٣-	محلي/إقليمي	**الإرهاب/البرنامج النووي الإيراني**

اما إيران فتعد تواجد القوات الأجنبية والمتمثلة بالقوات الأمريكية في الخليج مصدر التهديد الأول لأمن الخليج فمن المعروف ان للولايات المتحدة قواعد وتسهيلات وقوات عسكرية في كل من الكويت وقطر والإمارات وعمان والبحرين التي تستضيف الأسطول الخامس الأمريكي والذي يتحكم بمياه الخليج وبحر العرب وهو قوه عسكرية كبيرة عكس القوة البحرية الإيرانية التي لا يمكن مقارنتها بهذا الأسطول لذلك ترى إيران بهذه القوات مصدر تهديد لأمنها الوطني وكذلك مصدر تهديد لأمن الخليج، كما ترى إيران بإسرائيل مصدر تهديد اخر لها وخاصة لمنشأتها النووية على الخليج.

المبحث الثالث: المقترحات الإيرانية لأمن الخليج وموقف دول مجلس التعاون منها

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وفي ظل تواجد عسكري أمريكي وغربي في الخليج طرحت إيران تصوراتها لأمن الخليج عبر رئيسها هاشمي رفسنجاني (١٩٨٩-١٩٩٧) ووزير الخارجية علي اكبر ولايتي في ايار/مايو ١٩٩١على القادة الخليجيين وهي الأتي[٣٦]:

– الاتفاق على مشروع للأمن الجماعي بمشاركة دول الخليج الثمانية وهي: إيران، والمملكة العربية السعودية، والكويت، والأمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، وسلطنة عمان، والعراق، وعلى أساسين هما الاستقلال والاعتماد على الذات.

– رفض التدخل الأجنبي في ترتيبات الأمن تحت أي شكل من الإشكال، وإبعاد القوى الأجنبية المتواجدة عسكريا في الخليج.

– التفاهم حول توقيع اتفاقية عدم اعتداء بين إيران ودول الخليج العربية.

– حث الدول الخليجية للتفكير في تلك التصورات عبر الزيارات والاتصالات المشتركة بين الجانبين.

وتشترط إيران في حال تشكيل هكذا منظومة للأمن الجماعي في الخليج ما يأتي:

– امتناع كل بلد عن القيام بأي خطوة تؤثر على اتخاذ القرار الأمني مع عدم تدخل المنظومة بعلاقات كل بلد عضو مع البلدان الأخرى.

– إن لا تعقد أية اتفاقية تؤثر على سيادة واستقرار المنطقة سياسيا وامنيا، إلا عبر المنظومة المذكورة.

ناقشت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التصورات الإيرانية حول امن الخليج خلال اجتماعَي وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي، في أيار/مايو وحزيران /يونيو ١٩٩١، فأعربت عن ضرورة التوصل إلى إعلان مبادئ مشتركة بين الجانبَين الخليجي والإيراني لوضع أساس

التنسيق والتعاون بينهما[٣٧]. وأكد ممثلو دول المجلس التعاون الخليجي ان دول المجلس مرتبطة بوثيقة إعلان دمشق لأمن الخليج الموقعة بين كل من دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا في آذار/مارس ١٩٩١ في دمشق[٣٨]، إلى انه وبالرغم من ان وثيقة إعلان دمشق قد جاءت عروبية في جوهرها لكنها تركت الباب مفتوحا لإيران عبر النص (على ان الإطراف المشاركة تؤكد ان التعاون والتنسيق بينها لن يكون موجه ضد أي طرف بل يمكن ان يكون مقدمة لفتح حوار مع الأطرف الإسلامية والدولية التي تحترم المصالح العليا للأمة العربية)[٣٩].

وبعد عدة مداولات بين مسؤولي دول مجلس التعاون تم استبعاد المشاركة الإيرانية في مشروع امن الخليج بعد ان اختلفت أراء دول المجلس حول هذه المشاركة بين مؤيد لهذه المشاركة، وبخاصة دولة قطر وسلطنة عمان، وبين متحفظ مثل الإمارات العربية المتحدة والبحرين وبين رافض كالمملكة العربية السعودية التي أكدت ان تنظيم العلاقات السياسية والأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران تم الاتفاق عليه بين وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ووزير الخارجية الإيراني في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ والتي تنص على احترام سيادة وسلامة أراضي كل دولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية او تهديد الاستقرار في المنطقة[٤٠].

هذه التراجعات عن الأمن الجماعي الخليجي وعن الربط بين الأمن الخليجي والأمن القومي العربي عبر وثيقة (إعلان دمشق) وتجنب المشاركة الإيرانية أفسحت المجال أمام خيار عقد دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقات أمنية منفردة، فبعد توقيع الكويت في ١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٩١ على اتفاق دفاعي مع الولايات المتحدة اتجهت دول المجلس الأخرى إلى عقد اتفاقيات مشابهة مع الولايات المتحدة[٤١]، تعطيها حق بناء القواعد العسكرية الضخمة وتطوير بنية تحتية عسكرية متكاملة

تتكون من قواعد وموانئ ومنشآت ومستودعات تمكنها من البقاء الدائم وغير المشروط[٤٢]، فقد وقعت مع البحرين نهاية عام ١٩٩١ ومع قطر في ١٩٩٢ ومع الأمارات العربية المتحدة في ١٩٩٤. اما المملكة العربية السعودية بالرغم من عدم وجود معاهدة أمنية دفاعية مشتركة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، فان الارتباطات العسكرية وطيدة بين البلدين، اما سلطنة عمان فبينها وبين الولايات المتحدة اتفاقات عسكرية منذ (١٩٨٠-١٩٨١) والتي جددت بعد عام ١٩٩٠. ان هذه الاتفاقيات وفق مدركات دول الخليج تهدف إلى ردع أي خطر عسكري تتعرض له[٤٣].

اعترضت إيران على اتفاقية التعاون الأمني بين الكويت والولايات الأمريكية فأكد أعضاء المجلس الأعلى للأمن القومي في طهران على أن توقيع الاتفاقية الأمنية يمهد لخطة أمريكية لشرعنة التدخلات الأمريكية في شؤون المنطقة، وعمدت الخارجية الإيرانية إلى استدعاء السفير الكويتي للإعراب عن احتجاجها على هذه الاتفاقية، وعبّر وزير الخارجية الإيراني أثناء لقائه أمير الكويت على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٩١ عن أن الوجود العسكري الأجنبي لا يضمن الأمن في المنطقة وأن أمن الخليج لا يضمنه سوى دوله[٤٤].

أما مع إيران فقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الاحتواء المزدوج (Double Containment) حيث سعت هذه السياسة التي اتبعتها إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (Bill Kelenton) (١٩٩٢-٢٠٠٠) حسب مفهومها إلى إضعاف العراق وإيران من خلال عن طريق العقوبات الاقتصادية والسياسية وبما يخص إيران فان إصابة اقتصادها بالضعف سوف يجعلها اقل ميلا إلى الجنوح للمغامرة، وسيجعلها عاجزة عن الاعتداء على جيرانها وهذا أفضل بالنسبة لاستقرار المنطقة وهو ما ينعكس إيجابا على امن الخليج[٤٥].

بعد تولي محمد خاتمي الرئاسة في إيران عام ١٩٩٧ كانت مظاهر الانفراج في العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي توضحت في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية[٤٦] ونجحت إيران بتوقيع اتفاقات أمنية منفردة تخص شؤون الأمن الداخلي مع كل من الكويت وسلطنة عمان وقطر وبالرغم من أهمية هذه الاتفاقيات فان الاتفاق الأمني السعودي– الإيراني عام ٢٠٠١ حضي بأهمية كبيرة؛ لأنه كان بداية مرحلة جديدة من علاقات التعاون بين البلدين[٤٧] واتجهت حكومة خاتمي نحو البحث عن تعاون امني عسكري مع دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا الاتجاه ليس جديداً لكونه يرتبط بالرؤية الإيرانية لأمن الخليج، وفحواه ان امن الخليج تحميه دوله لكن الجديد في التوجه الإيراني يتمثل في اقتراح صيغ ووسائل مختلفة لتنفيذه، وكانت الدعوة لتوقيع معاهدة دفاعية احد الصيغ المقترحة وكذلك تشكيل تكتل إقليمي (إيران بالتحالف مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) ويعنى أساساً بالأمن، لكنه لا يغفل المسائل الأخرى العالقة بين الجانبين، وهناك صياغة أخرى قدمها وزير الخارجية كمال خرازي متمثلة بإقامة ترتيبات أمنية في الخليج، وكان من أهدافها إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل[٤٨].

لكن بالرغم من ذلك لم تستطع إيران بإقناع جيرانها في الخليج على توقيع اتفاقية امن جماعي مع دول الخليج العربية خلال رئاسة محمد خاتمي.

وبعد احتلال القوات الأمريكية كل من أفغانستان عام ٢٠٠١ والعراق عام ٢٠٠٣ ووقوع إيران ضمن كماشة القوات الأمريكية، وتولي محمود احمدي نجاد الرئاسة في إيران (٢٠٠٥ - ٢٠١٣)، وإثارة موضوع الملف النووي الإيراني الذي أصبح التحدي الرئيسي لأمن الخليج بحسب تصورات الإدارة الأمريكية ودول الخليج العربية وخاصة بعد تهديد إيران اذ ما

تعرضت منشاتها النووية لاعتداء فأنها سوف تقوم بالرد على القواعد الأمريكية في الخليج وهددت بإغلاق مضيق هرمز.

وبالرغم من كل ذلك لم تتوقف إيران بتقديم تصوراتها ومقترحتها حول امن الخليج على جيرانها فخلال حضور ممثل مرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي في مجلس الأمن القومي الإيراني حسن روحاني المنتدى الاقتصادي العالمي في الدوحة في نيسان/مايو٢٠٠٦ تقدم حسن روحاني بمقترح لوضع ترتيبات جديدة في الخليج ((من أجل تحقيق التعاون والأمن في منطقة الخليج))، وقد تكون المقترح من الأتي[٤٩]:

– تشكيل منظمة للأمن والتعاون في الخليج تضم الدول الست في مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى إيران والعراق.

– وضع ترتيبات أمنية مشتركة في إطار نظام للأمن الجماعي في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف والطائفية والجرائم المنظمة وتهريب المخدرات وباقي الهواجس الأمنية المشتركة.

– الإلغاء التدريجي للقيود المتعلقة بالتعاون في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية باعتبارها هدفًا نهائيًا.

– تطوير التعاون التجاري وتوسيعه في ضوء الإمكانات المتاحة والقيام باستثمارات مشتركة في المشاريع الاقتصادية لتحقيق التجارة الحرة بين دول المنطقة.

– إعداد خطة لضمان أمن إنتاج طاقة المنطقة وتصديرها من أجل ضمان مصالح دول المنطقة واستقرار أسواق الطاقة العالمية.

– بناء الثقة بين دول المنطقة في مجال القضايا النووية مثل الإشراف، والتحقق من البرامج النووية الأخرى في إطار الإجراءات الطوعية وغير المنطوية على التدخل.

– تأسيس "كونسورسيوم" مشترك للتخصيب بين دول المنطقة لتوفير الوقود وباقي المسائل النووية السلمية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

– التعاون الجاد بين دول المنطقة لجعل "الشرق الأوسط" منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

– إنهاء سباق التسلح في المنطقة لتوفير المصادر اللازمة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر.

وفي أواخر عام ٢٠٠٧ قام الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد بدعوة الدول الخليج العربية إلى ((انشاء منظمة للتعاون الأمني بين دول المنطقة)) وقد جاءت هذه الدعوة ضمن كلمة الرئيس الإيراني نجاد في الجلسة الافتتاحية لقمة دول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في العاصمة القطرية الدوحة في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ وردت كبند عاشر ضمن مشروعه المقترح لتحسين علاقات التعاون وبناء الثقة بين دول مجلس التعاون الخليجي الست من جانب وبين الجمهورية الإسلامية في إيران من جانب آخر. وقد جاء نص المقترح مقتضباً ودون تفاصيل وبصيغة التالية:

((تأسيس وانشاء مؤسسات أمنية للتعاون: امن بلدننا مرتبط مع بعض وان أي انفلات امني محتمل سوف يؤثر سلبا على امن سائر الدول. ان دول المنطقة قادرة على حفظ الأمن الإقليمي، وعلينا ان نبذل قصارى جهدنا لنزع فتيل التوتر من المنطقة والحد من حدوث أي توتر من قبل الأجانب. اقتراح عقد اتفاق أمني وإنشاء منظمة للتعاون الأمني بين الدول المنطقة))[٥٠].

وردا على هذه المقترحات يرى مسؤولون في دول مجلس التعاون الخليجي أن ما تطرحه إيران لا يمت لفكرة ترتيبات الأمن الإقليمية بصلة، فأفكار إيران ليست تعاونية، وإنما دفاعية وكأنها تريد ان تستبدل التحالفات الدفاعية الدولية بتحالف دفاعي إقليمي. فدول مجلس التعاون الخليجي عملت على تدويل امن الخليج عبر عقدها سلسلة من الاتفاقيات الدفاعية مع الإطراف الدولية بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية. فهي ترى انه لا

يمكن الوثوق بإيران عندما تدعو الى أنشاء تحالف مع دول الخليج العربية التي تطالب أن تكون لها اليد العليا بوصفها القوى المهيمنة، لذلك فدول مجلس التعاون تستبعد المبادرات الإيرانية الأمنية فهي ليست أحسن من معظم التصورات التي طرحت في فترات مختلفة والتي لا تزال تمثل خيار مستبعد لآمن الخليج. فقد رصد احد مستشاري أحدى وزارات الدفاع الخليجية مالا يقل عن ١٢ تصورا مطروحا نظريا، وأحيانا عمليا لتأمين منطقة الخليج، تعتمد على اطر مختلفة لبناء قوة ذاتية خليجية آو تحالفات مع دول عربية آو تدويل كامل لأمن المنطقة بالتعاون مع دول غربية أخرى أو الحلف الأطلسي (الناتو)، وتواجه كلها مشكلات في التطبيق بدرجة أو بأخرى، والمثير أن الخيار الإيراني ليس من بينها[٥١]، فلا يزال خيار غير جاد حسب تقييمه. وخاصة في ظل وجود خلاف إيراني– خليجي اتجاه العديد من الملفات التي تشهدها المنطقة خاصة الأوضاع في سوريا والبحرين والعراق.

المبحث الرابع: امن الخليج نظرة استشرافية

في ظل رفض دول الخليج العربية لما تقدمه إيران من تصورات أمنية لمنطقة الخليج، وبعد طرح الولايات المتحدة مشروع الدرع الصاروخي على دول مجلس التعاون الخليجي نهاية آذار/مارس ٢٠١٢[٥٢]، والاتفاق المرحلي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بين إيران ومجموعة دول (٥+١) (الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا) حول برنامج إيران النووي[٥٣]، يمكن تقديم عدت تصورات حول امن الخليج ويمكن تحديدها بالاتي:

الاحتمال الأول: هو ان تتوصل إيران إلى اتفاق دائم ونهائي مع مجموعة (٥+١) حول برنامجها النووي او تسوية مع الولايات المتحدة وفي هذه الحالة فان هذه الافتراض هو أفضل الافتراضات لأمن الخليج. فبالرغم من

ان اتفاق تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ اتفاق مرحلي مدته ٦ أشهر، وليس هناك من يؤكد ان الاتفاق شمل المسائل والقضايا الإقليمية التي كانت إيران تسعى إلى إدراجها في المباحثات، إلا ان الاتفاق كان له تأثير كبير على امن الخليج كونه ابعد إيران من ضربة عسكرية كان سيكون لها أثر بالغ الخطورة على الأمن في الخليج. لكن السؤال هنا اذا ما توصلت إيران لتسوية مع الولايات المتحدة تشمل مجمل القضايا السياسية والترتيبات الأمنية في المنطقة والخليج، هل سيتغير موقف إيران من اتفاقات دول الخليج العربية مع الولايات المتحدة التي سمحت بها للأخيرة من البقاء او استخدام قواعد عسكرية ظلت وما تزال حتى الآن عامل ردع رئيسي بالنسبة لدول الخليج في مواجهة إيران.

الاحتمال الثاني: نقل الولايات المتحدة الأمريكية مسألة العلاقات الأمنية بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي من المستوى الثنائي إلى المستوى متعدد الأطراف عن طريق تفعيل مشروع الدرع الصاروخي الخليجي الذي بحث خلال اجتماع المنتدى الاستراتيجي الخليجي الأمريكي في الرياض في ٣١ آذار/ مارس ٢٠١٢ عندما ترأس الجانب الأمريكي فيه وزيرة الخارجية هيلاري كلنتون (Clinton Hillary) والجانب الخليجي وزير خارجية السعودية سعود الفيصل إلى جانب باقي وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، وبحضور الأمين العام لمجلس التعاون الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني وبناء على ذلك تم الاتفاق على تشكيل لجنة خبراء من دول المجلس إلى جانب لجنة من الخبراء العسكريين الأمريكان لدراسة الموضوع[٥٤]. وبالرغم من عدم إعلان القرار النهائي بشان مشروع الدرع الصاروخي الموحد (missile defense). الا انه يمكن تعريفه بأنه نظام يتم فيه بناء شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية، مستندة إلى نقاط ارتكاز جغرافية عده[٥٥]، قادرة على إسقاط أي صاروخ باليستي يستهدف

المدن والمنشات النفطية والقوات الأمريكية المتمركزة في قواعد خليجية[٥٦]، والشكل رقم (٢) يبين ذلك:

الشكل رقم (٢)

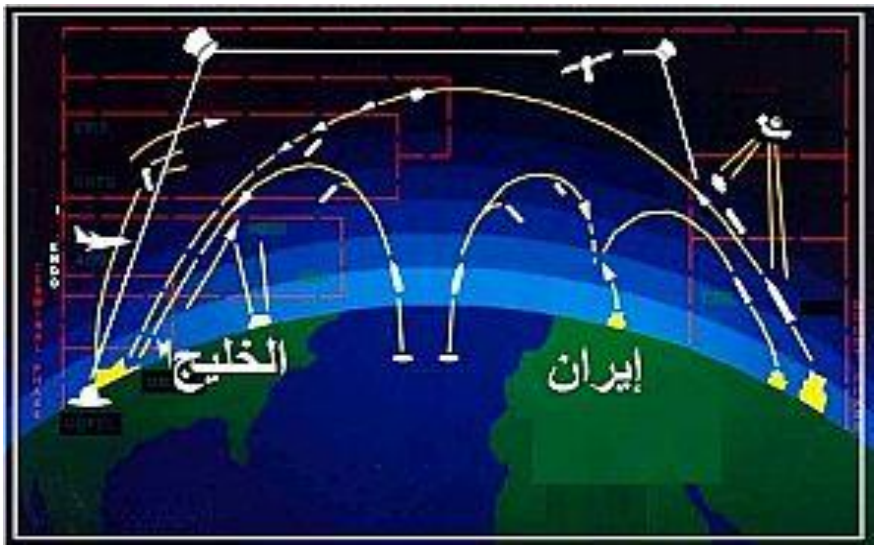

شكل افتراضي للدرع الصاروخي الخليجي
http://www.alaan.cc/newsimages/original/4_11_20121018 32AM_5862972441.jpg

هناك علامات استفهام كثيرة تثار حول هذا المشروع، ومن سيقوم بإدارة وتمويل هذه الدرع الصاروخية؟ وهل تضع دول المجلس شروط مثل ان يشترك خبراؤها في أدارة هذا الدرع على غرار ما فعلته تركيا، وهل بإقامة هذا الدرع سيتم تحجيم نفوذ كل من روسيا والصين وإيران في المنطقة ؟ فالإيرانيون وعلى لسان وزير دفاعهم أحمد وحيدي حذروا الدول الخليجية من المشاركة في مشروع منظومة الدرع الصاروخية باعتباره مشروعا أمريكيا– إسرائيلاً يهدد الأمن الإقليمي[٥٧].

أما المصادر الخليجية فتؤكد ((إن الولايات المتحدة تسعى إلى إقامة الدروع الصاروخية في الخليج لتكون مهمتها التصدي للصواريخ الإيرانية في حال قررت إيران الرد على أي عملية عسكرية تستهدف منشئاتها النووية، ومن بين تلك السيناريوهات المتوقعة، قيامها باستهداف المنشئات النفطية للدول ألخليجية))[٥٨]. لكن السؤال الجوهري هو رد فعل إيران العملي تجاه هذا الدرع إذا تم أنشاءه بالفعل. وكيف سيكون موقفها وتصورها لأمن منطقة الخليج.

الاحتمال الثالث: هو عودة الملف النووي الإيراني كمهدد لأمن الخليج اذ ما فشل الاتفاق (٥+١) من جهة إيران من جهة أخرى واحتمال قيام الولايات المتحدة الأمريكية او إسرائيل بضربة عسكرية ضد المنشات النووية الإيرانية وفي هذه الحالة يعتمد امن الخليج على رد الفعل الإيراني. فرد الفعل الإيراني لن يستثني الوجود العسكري الأميركي في الخليج، حسب تصريحات عديدة أطلقها قادة عسكريين إيرانيين في وقت سابق. وفي ذلك يقول المستشار العسكري للمرشد الأعلى الجنرال يحيى رحيم صفوي ان في حالة حدوث اعتداء على إيران فإنها قادرة على السيطرة على الخليج، وأكد أن صواريخ حرس الثورة تغطي مياه المنطقة بالكامل و((لا يمكن لأي سفن العبور بدون أن تكون في مرمى الصواريخ))[٥٩]. ويكرر هذا القول قادة القوات البحرية الإيرانية، ((أن أهداف الأعداء في الخليج تقع في مرمى القوات البحرية الإيرانية"، وأن تلك الأهداف ستواجه ردًّا عنيفًا من جانب القوات البحرية الإيرانية إذا أرادت اتخاذ أي عمل شيطاني)) على حد تعبير قائد قاعدة خورمشهر البحرية الإيرانية عبدالحميد كفايت[٦٠] ووفق أخبار وتقارير فان القيادة الإيرانية العليا أعطت أوامرها للقوات المسلحة الإيرانية في الخليج بالتصرف كوحدات قيادة منفصلة أو مستقلة للردّ على مصادر النيران بعد ثلاث دقائق فقط من أية ضربة عسكرية تتعرض لها إيران، دون

الرجوع إلى السلطات العليا[٦١]. ويمكن ان تشمل مجالات الرد الإيراني الأتي:

– إغلاق مضيق هرمز، وهذا ما هددت به إيران في وقت سابق ومنها ما قاله قائد البحرية الإيرانية الأميرال حبيب الله سياري في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١: ((ان إغلاق المضيق سهل جدا للقوات المسلحة الإيرانية ويشبه شرب كاس ماء كما نقول بالفارسية)) وقال سياري ان "الجميع يعرفون مدى أهمية مضيق هرمز وإستراتيجيته وهو تحت سيطرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالكامل".[٦٢]، وبعيدا عن الأمور الفنية اذ تم إغلاق المضيق ولو لمدة قصيرة سيؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط، وبحسب الخبراء النفطيين، قد تصل أسعار النفط في الأسواق العالمية في حال إغلاق مضيق هرمز إلى ٢٥٠ دولارًا للبرميل الواحد، وربما تصل إلى ٤٠٠ دولار إذا استمر توقف إمدادات النفط من الخليج' علما ان أي ارتفاع مضطرب بأسعار النفط سوف يكون له انعكاسات خطيرة على الاقتصاد العالمي، وستكون إيران أول وأكبر المتضررين من إغلاق مضيق هرمز لأن خطوة من هذا القبيل ستؤدي إلى قيام حرب دولية ضدها[٦٣].

– شن هجمات صاروخية على المنشئات وناقلات النفط وتحريك الجماعات المناوئة للوجود الغربي في المنطقة مما سيشكل قلقا عميقا للدول المنتجة خصوصا المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والإمارات العربية المتحدة.

– يمكن ان تقوم إيران بشن هجمات على إسرائيل باستخدام صواريخ بالستية، وذلك من اجل إظهار إيران لقدراتها العسكرية، وبغض النظر عن تأثير الضربات المتبادلة لكلا الجانبين إلا أنه سيكسب إيران تعاطف الشعوب العربية والإسلامية.

يستند هذا الاحتمال لأمن الخليج إلى افتراض تعرض إيران لضربة عسكرية من قبل الولايات المتحدة او إسرائيل، وما سيتبعه ذلك من رد إيراني.

الخاتمة

بالرغم مما تقدم فأن دول مجلس التعاون الخليجي تدرك أن إيران هي دولة أساسية من دول المنطقة وانه لامناص في النهاية من إيجاد صيغة للتفاهم مع إيران حول امن الخليج، وقد كان ذلك ممكنا في مدة حكم الرئيس الإيراني محمد خاتمي، لكن ما حدث هو أن التوجهات الإيرانية أثناء رئاسة محمود احمدي نجاد لم توفر الحد الأدنى حسب مصادر خليجية للتفاهم حول الأمن.

ومن خلال هذا البحث تم التوصل إلى النتائج الآتية:

– للخليج العربي أهمية كبيرة في ميزان السياسة الدولية وتأتي هذه الأهمية من إستراتيجية الموقع الجغرافي والمخزون الهائل من مصادر الطاقة (النفط والغاز)، وهو ما جعل أمن الخليج الإقليمي مرتبطا بالأمن الدولي.

– ارتباط إيران بالخليج على مستوى الأمن وعلى مستوى المصالح فالثروة النفطية الإيرانية تتركز بصفة رئيسة في الجرف القاري على الخليج، فضلا عن تواجد مفاعلاتها النووية واحتياطاتها من الغاز الطبيعي وهذه الأمور تجعل إيران شديدة الحساسية اتجاه منطقة الخليج.

– انعدام الثقة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي بسبب وجود عديد من الملفات منها (مشكلة الجزر الثلاث في الخليج، والاختلاف على تسمية الخليج واتهام إيران من قبل بعض دول مجلس التعاون بالتدخل بشؤونها الداخلية) وهذه الأمور وغيرها كانت وراء عدم التوصل لصيغة ترضي

جميع الاطراف حول امن الخليج. فلدول مجلس التعاون اتفاقات مع الولايات المتحدة سمحت بها للأخيرة من استخدام قواعد عسكرية ظلت وما تزال عامل ردع رئيسي بالنسبة لدول الخليج في مواجهة إيران.

وفي ضوء هذه النتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات قد تؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة اذا وضعت في الحسبان من قبل صانعي ومتخذي القرار في الدول الخليجية الثمانية. (دول مجلس التعاون الخليجي الست، و العراق، وإيران).

– اللجوء لمحكمة العدل الدولية لحل قضية الجزر الثلاث بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة.

– نبذ الخلافات الأيديولوجية والسياسية وتجاوز الطائفية، وفرض الاحترام المتبادل وعلاقات حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية،وتفعيل العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين إيران ودول الخليج العربية.

– الاتفاق على صيغة جماعية توافقية لتحقيق الأمن في الخليج تراعي مصالح الدول الثمانية، وتبدد الهواجس والمخاوف المشروعة لدول الخليج، فالعراق يعاني من تدخل الدول الإقليمية في شؤونه، والدول الخليجية الصغرى لها هواجس من الدول الإقليمية الكبرى التي لديها طموحات تتعدى حدودها. وإيران لديها هواجس جراء الوجود العسكري الأمريكي في الخليج.

Arab Gulf Security In Iranian Perspective 1991-2013

By: Dr. Abdalrazaq Kh. Mohammed
Lecturer, Political Strategic Dept.
Regional Studies Center, Mosul University

Abstract

From time to time, Iran presents to its Arab neighboring states special perceptions for security procedures in Gulf area. The most significant points presented by Iranian politicians concentrate on setting up collective security project with the participation of Arab Gulf states and Iran by depending upon independence and self – reliance and refusing foreign intervention. On the other side Gulf leaders see that what Iran is presenting has nothing to do with the arrangements of regional security. Iran is not cooperating but defending and wants to replace international alliances with a regional defensive alliance.

المصادر والهوامش

(١) جمال عبدالرزاق البدري، الخليج العربي في المنظور القومي، دار الحرية للطباعة والنشر، (بغداد – ١٩٨٠)، ص ٩.

(٢) سالم سعدون المبادر، جزر الخليج العربي دراسة في الجغرافية الاقليمية، دار الحرية للطباعة والنشر (بغداد – ١٩٨٠)، ص ٤ - ٥.

(٣) عبدالخالق عبدالله، "النظام الإقليمي الخليجي"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٤، مؤسسة الأهرام، (القاهرة – نيسان ١٩٩٣)، ص ٣٣.

(٤) حسين ندا حسين، الأهمية الإستراتيجية والنظام القانوني للطريق البحري في الخليج العربي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، (بغداد – ١٩٨٠)، ص١٥؛ صبري فارس الهيتي، الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، ط٢، دار الرشيد، (بغداد– ١٩٨١م)، ص ٢٢.

(٥) نصرة عبدالله البستكي، امن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،(بيروت– ٢٠٠٢)، ص٣٣.

(٦) جيمس رسل، تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد ٩٠ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (ابو ظبي– ٢٠٠٥)، ص٢٣؛ Oil & Gas Directory Middle East - 2011 Islamic Republic of Iran , p1069-1071.

(٧) أمال عربيد، " مضيق هرمز الأهمية الإستراتيجية والبدائل "مجلة العامل" العدد (٥١٤) الاتحاد العام لعمال الكويت، (الكويت – آذار/مارس٢٠١٢)، ص٢٩.

(٨) للمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالرزاق خلف محمد الطائي، النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث طنب الصغرى وطنب الكبرى وابوموسى، سلسلة شؤون إقليمية (٢٠) مركز الدراسات الإقليمية، (الموصل– ٢٠٠٩)، ص٤٥ وما بعدها.

(٩) عربيد، المصدر السابق، ص٣٠.

(١٠) عزالدين سنيقرة، " من يستطيع إغلاق مضيق هرمز"، مجلة المجلة العدد ١٥٦٩، (لندن– يناير ٢٠١٢)، ص ٢٨.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(12) Barry may, "Hormuz choke - point For half worlds oil exports", Reuters North American wire, August 7, 1996. p2.

(١٣) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت – ٢٠٠٠)، ص ٣٤.

(١٤) Oil & Gas Directory Middle East, OP., Cit., p1069.

(15) Sharon Squassoni, Iran's Nuclear Program: Recent Developments, (Washington - 2004), p

(16) Oil & Gas Directory Middle, OP., Cit., p1071.

(١٧) طلال عتريسي، "إيران التاريخ والواقع المعاصر"، في مجموعة باحثين، اهل السنة في ايران، مركز المسبار للدراسات والبحوث، (دبي - ٢٠١٢)، ص١٨– ١٩.

(18) Mohsen M. Milani," Iran's Policy Towards Afghanistan", Middle East Journal, Vol. 60, No. 2 (Washington - Spring, 2006), pp. 235 - 256.

(١٩) عتريسي، المصدر السابق، ص ٢٤.

(20) David Binder, "Greece, Turkey, and NATO" Mediterranean Quarterly, Volume 23, Number 2, (Durham,Spring 2012), pp. 95-106.

(٢١) تفاصيل اتفاقية الإطار الإستراتيجيي الموقع الرسمي للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي:

.www. Cabinet iq/

(٢٢) ظافر محمد العجمي، امن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت- ٢٠٠٦)، ص ٤٦.

(٢٣) عبدالوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء ١ المؤسسة العربية للدراسات والنشر. (بيروت- ١٩٧٩)، ص٣٢١ .

(٢٤) وضحه ذيبان غنام المطير، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ امن منطقة الخليج ٢٠٠٣-٢٠١١، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط (عمان-٢٠١٢)، ص٨.

(٢٥) العجمي، المصدر السابق، ص ٥٣-٥٤.

(٢٦) عبدالستار قاسم،" امن النفط في الخليج في ظل التغييرات الجارية"، مجلة حمورابي للدراسات العدد (٤) مركز حمورابي للدراسات، (بغداد- كانون الأول/ديسمبر٢٠١٢)، ص١٦٨.

(٢٧) لورنس كورب، الخليج العربي وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي،سلسلة محاضرات الإمارات العدد (١٠١) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،(ابوظبي- ٢٠٠٦)، ص ٧.

(٢٨) قاسم، المصدر السابق، ص١٦٨.

(٢٩) كورب، المصدر السابق، ص٨.

(٣٠) ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة إلى امن عربي أسلامي في الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت - ٢٠٠٤)، ص ٦٥ -٦٧.

(٣١) المطير، المصدر السابق، ص ٨٣.

(32) R. K. Ramazani," Security in the Persian Gulf", Foreign Affairs, Vol. 57, No. 4,

Council on Foreign Relations, (Washington -Spring, 1979), pp. 821-835.

(٣٣) وليد عبدالناصر، إيران دراسة عن الثورة والدولة، دار الشروق، (القاهرة– ١٩٩٧)، ص ٧١- ٧٢.

(٣٤) العجمي، المصدر السابق، ص ٥٧ – ٥٨ .

(٣٥) عبدالخالق عبدالله، " الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٩، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت – كانون الثاني /يناير ٢٠٠٤)، ص١٩.

(36) Kamran Taremi," Iranian Perspectives on Security in the Persian Gulf", Iranian Studies, Vol. 36, No. 3 International Society for Iranian Studies, (Toronto-Sep., 2003), p 389; Anwar-Ul-Haq Ahady," Security in the Persian Gulf after Desert Storm", International Journal, Vol. 49, No. 2, Canadian International Council, (Toronto-Spring, 1994), p. 223.

(37) Ahady, OP., Cit., p.224.

(٣٨) تضمن هذا الإعلان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست بالإضافة الى مصر وسوريا، والتي عملت على صياغة مشروع للأمن في الخليج العربي بعد انتهاء حرب الخليج الثانية والذي استهدف ربط امن الخليج بالأمن العربي. وقد وقع على المذكرة بتاريخ ٦ / ٣ /١٩٩١ في دمشق، لذلك عرف بـ(اعلان دمشق) او (صيغة ٦+٢) وقد تضمن هذا الإعلان التعاون في مجالات عدة وهي المجال السياسي والأمني والمجال الاقتصادي والثقافي وفي مجال مؤسسات العمل العربي المشترك. وفيما يتعلق بالمجال الأمني. اعتبار القوات السورية والمصرية على ارض العربية السعودية ودول خليجية أخرى تلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عن أراضيها وان هذه القوة تشكل نواة لقوة سلام عربية لتحقيق

ضمان النظام الأمني العربي الدفاعي الشامل وفعاليته. ودعا الإعلان لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وخصوصاً الأسلحة النووية لكن على الصعيد العملي فشل هذا المشروع خصوصاً بعد ان قامت كل من سوريا ومصر بسحب قواتها إلى بلديهما ويستعيض بدلاً عنها بترتيبات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية عن إنشاء مشروع إعلان دمشق ينظر: نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت – ١٩٩٦)، ص ٣٨١- ٣٨٤.

(٣٩) إدريس، المصدر السابق، ص ٥٨٨.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٥٥٨.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٥٥٩.

(٤٢) عبدالله، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي، ص ١٢- ١٣.

(٤٣) سويد، المصدر السابق، ص ٧٥-٩٧.

(44) .Ahady ,Op.Cit., p 234

(٤٥) هوشانج أمير احمدي، تقييم خطة التنمية الأولى في إيران والتحديات التي تواجه الخطة الثانية، في جمال سند السويدي، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، ط٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (ابوظبي – ١٩٩٨)، ص ٤٦٠.

(٤٦) للمزيد من التفاصيل ينظر: الطائي، المصدر السابق،ص ٢٤٤-٢٥٩.

(٤٧) صحيفة الحياة ٣٠/١/٢٠٠١ ؛ احمد محمد طاهر، "العلاقات الخليجية الإيرانية نظرة مستقبلية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٦، مؤسسة الأهرام، (القاهرة – تشرين الأول، ٢٠٠١م)، ص ١١٤.

(٤٨) نيفين عبدالمنعم مسعد، "العرب وايران "، في حالة الأمة العربية المؤتمر القومي العربي الثامن، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت– ١٩٩٨)، ص ٢٣٦.

(٤٩) عبد العزيز شحادة المنصور، "أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد - 25 العدد الأول، (دمشق- ٢٠٠٩)، ص٦٠٨-٦٠٩.

(٥٠) مصطفى العاني، "تجدد الدعوات إلى تأسيس نظام امني إقليمي"، في مجموعة باحثين، الخليج العربي في عام ٢٠٠٨- ٢٠٠٩، مركز الخليج للأبحاث، (دبي – ٢٠٠٩)، ص٢٠٩-٢١٠؛ نص كلمة الرئيس الإيراني بحسب ما نشرت في الدوحة وبثتها وكالة الأنباء الإيرانية– ارنا الشرق الأوسط ٢٠٠٧/١٢/٤.

(٥١) محمد عبدالسلام، "امن الخليج بين رؤية ايرانية وتصورات عربية وتحالفات دولية"،٢١ شباط/ فبراير ٢٠٠٨.

(52) Laurence Norman, “Two - Track Negotiations Led to Iran Nuclear Deal”, The wall street journal, 24/11/2013.

(53) Muhammad Hanif, "Gulf Tension and US Missile Shield for GCC Countries", Islamabad Policy Research Institute, pp. 1-4.

(٥٤) عبدالرزاق خلف محمد الطائي، المنتدى الإستراتيجي الخليجي الأمريكي خطوة متقدمة في تعزيز العلاقات الخليجية الأمريكية، نشرة الراصد الإقليمي العدد،مركز الدراسات الإقليمية، (الموصل– ٢٠١٢)، ص٢؛ صحيفة عكاظ العدد (٣٩٤١)، ١٤٣٣/٥/٩هـ ٢٠١٢/٤/١ م.

(55) James Glanz," Missile Defense Rides Again", Science New Series, Vol. 284, No. 5413 American Association for the Advancement of Science (Apr. 16, 1999), pp. 416-420.

(56) Thom Shanker," U.S. and Gulf Allies Pursue a Missile Shield Against Iranian Attack'', The New York Times/8 August 2012.

(٥٧) الطائي، المنتدى الإستراتيجي الخليجي الأمريكي...، ص ٣.

(٥٨) صحيفة الجزيرة، العدد (١٤٤٣٠)، الرياض في ١٤٣٣/٥/٩هـ ٢٠١٢/٤/١م.

(59) Joshua R. Itzkowitz Shifrinson and Miranda Priebe, "A Crude Threat: The Limits of an Iranian Missile Campaign against Saudi Arabian Oil", International Security, Volume 36, Number 1, (Summer 2011), p.168.

(٦٠) حيدر رضواني، "القدرات العسكرية الإيرانية في الخليج"، مركز الجزيرة للدراسات ٢٦ اذار/مارس ٢٠١١:

http://studies.aljazeera.net

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) سنيقرة، المصدر السابق، ص ٢٤.

(٦٣) رضواني، المصدر السابق، ص ٥.